البيان الختامي لمؤتمر باريس حول سوريا يؤكد على ضرورة "رحيل" الأسد

الكاتب : فرانس 24

التاريخ : ٦ يوليو ٢٠١٢ م

المشاهدات : 6793

اجتمع ممثلو حوالي مئة بلد غربي وعربي في مؤتمر أصدقاء سوريا الجمعة في باريس، للبحث عن وسائل لزيادة الضغط على دمشق. ودعا البيان الختامي للمؤتمر "بوضوح" إلى ضرورة "رحيل" الرئيس السوري بشار الأسد.

دعا مؤتمر "اصدقاء الشعب السوري" الجمعة في باريس مجلس الامن الدولي الى ان يصدر بشكل "عاجل" قرارا ملزما "تحت الفصل السابع"، ولكن لا يجيز في مرحلة اولى استخدام القوة، مشددا على ضرورة "رحيل" الرئيس السوري بشار الاسد و"تكثيف المساعدة للمعارضة" السورية.

من جهتها نفت روسيا، التي قاطعت مع الصين هذا المؤتمر، "نفيا قاطعا" ان تكون تدعم نظام الاسد، وذلك بعد الانتقادات التي وجهت الى موسكو بهذا الصدد خلال المؤتمر.

وجاء في البيان الختامي للمؤتمر في البيان الذي صادقت عليه قرابة مئة دولة غربية وعربية شاركت فيه ان المشاركين يطالبون مجلس الامن الدولي بان "يفرض اجراءات (...) تضمن احترام هذا القرار"، اي فرض عقوبات من الامم المتحدة ضد نظام دمشق.

ولا تواجه سوريا حاليا سوى عقوبات قررتها الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي او الجامعة العربية كل على حدة.

و"الفصل السابع" من ميثاق الامم المتحدة يمهد الطريق امام فرض عقوبات او حتى يجيز استخدام القوة ضد الذين لا يحترمون نصوص القرارات الصادر بموجبه. لكن القرار الذي دعا اجتماع باريس مجلس الامن الى تبنيه الجمعة يندرج في اطار المادة 41 من الفصل السابع التي تقف في وسائل الضغط عند حد فرض عقوبات.

وتنص المادة 41 على انه "لمجلس الأمن ان يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله ان يطلب الى اعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز ان يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا او كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية".

ولكن في حال كانت التدابير المتخذة تحت المادة 41 غير كافية يمكن عندها الانتقال للمادة 42.

وتنص المادة 42 على انه "اذا رأى مجلس الامن ان التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض او ثبت انها لم تف به، جاز له ان يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه".

كما اتفق المشاركون على "ضرورة رحيل الاسد" مؤكدين في هذا الصدد على ضرورة استبعاد الاشخاص الذين يمكن ان يزعزع وجودهم مصداقية العملية الانتقالية.

وكان الاعضاء الخمسة الدائمو العضوية في مجلس الامن الدولي اتفقوا السبت في جنيف على اقتراح يقضي بتأليف حكومة انتقالية في سوريا، لكن من دون الاشارة علنا الى رحيل الرئيس السوري بشار الاسد. وخطة الموفد الدولي كوفي انان تنص خصوصا على وقف لاطلاق النار.
ويختلف الغربيون من جهة وروسيا والصين من جهة اخرى منذ ذلك الوقت على تفسير اتفاق جنيف. ففي حين تشدد موسكو وبكين على انه يعود للسوريين تحديد مستقبلهم، يقول الغربيون ان هذا الاتفاق يتضمن رحيل بشار الاسد.

واوضح البيان من جهة ثانية ان المشاركين قرروا "تكثيف" المساعدة للمعارضة "وفي هذا الشأن، سيقوم بعض المشاركين بتأمين وسائل اتصال للسماح للمعارضة باجراء اتصالات في ما بينها وبالخارج بشكل اكثر امانا وبما يتيح ضمان حمايتها في اطار تحركها السلمي".

كما دعا البيان "المعارضة الى الاستمرار في التركيز على اهدافها المشتركة" بعدما ظهرت هذا الاسبوع الى العلن انقساماتها حول المرحلة الانتقالية وحول تدخل عسكري اجنبي محتمل في سوريا.

كذلك تعهد المشاركون في المؤتمر ب"دعم جهود الشعب السوري والاسرة الدولية لجمع الادلة التي ستسمح في الوقت المناسب بالمطالبة بمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة والمنهجية لحقوق الانسان على نطاق واسع وخصوصا الانتهاكات التي ترقى الى مستوى جرائم ضد الانسانية".

الى ذلك، نقلت وكالة انباء ايتار-تاس عن نائب وزير الخارجية الروسية سيرغي ريابكوف رفضه "قطعيا مقولة ان روسيا تدعم نظام بشار الاسد في الوضع القائم في سوريا"، مؤكدا ان "المسألة ليست دعم هذا الزعيم السياسي او ذاك، بل الحرص على ان تتم معالجة الازمة على ارضية سياسية طبيعية".
واوضح المسؤول الروسي ان "روسيا لا تهتم بدعم هذا الزعيم السياسي او ذاك في سوريا، بل بحصول الحوار الضروري بين ممثلي السلطة والمعارضة".

واتت تصريحات ريابكوف ردا على وزيرة خارجية الولايات المتحدة هيلاري كلينتون التي اتهمت، خلال المؤتمر كلا من روسيا والصين اللتين قاطعتا المؤتمر ب"عرقلة" احراز تقدم حول سوريا.

وتعارض روسيا والصين حليفتا سوريا واللتان تتمتعان بحق النقض في مجلس الامن الدولي اصدار اي قرار بموجب الفصل السابع في مجلس الامن الدولي.

وكشف البيان الختامي كذلك ان المغرب سيستضيف الاجتماع المقبل لمؤتمر اصدقاء الشعب السوري، كما ان ايطاليا ابدت استعدادها لاستضافة الاجتماع الذي سيليه.

وكان الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند اعرب في افتتاح المؤتمر عن امله في ان "يشجع" المؤتمر مجلس الامن الدولي على

التحرك لممارسة ضغوط على دمشق.

واضاف الرئيس الفرنسي ان حصيلة ضحايا اعمال العنف في سوريا "رهيبة ولا يمكن للضمير الانساني ان يتحملها"، داعيا الامم المتحدة الى "اتخاذ اجراءات باسرع ما يمكن لدعم خطة الخروج من الازمة" والتي عرضها مبعوث الامم المتحدة والجامعة العربية الى سوريا.

وتابع هولاند "اريد التوجه الى الذين ليسوا هنا. في المرحلة التي بلغناها من الازمة السورية، لم يعد من الممكن ان ننكر انها باتت تشكل تهديدا للسلام والامن في العالم"، مضيفا "كما اريد ان اقول الى الذين يدعمون فكرة ان نظام الاسد، رغم انه مقيت لكنه يمكن ان يساهم في تفادي حلول الفوضى، بانه سيكون لديهم اسوأ نظام وفوضى وان هذه الفوضى ستؤثر على مصالحهم".

وشاركت في مؤتمر اصدقاء الشعب السوري، الثالث من نوعه بعد اجتماعي تونس واسطنبول، قرابة مئة دولة غربية وعربية.

اما كلينتون فقالت امام المؤتمر "لا بد من اللجوء مجددا الى مجلس الامن للمطالبة بتطبيق خطة جنيف التي وافقت عليها روسيا والصين"، واضافت "كما لا بد من المطالبة بقرار يحدد ما ستكون عليه عواقب عدم احترام هذه الخطة بما في ذلك ما ينص عليه الفصل السابع" الذي يشمل اللجوء الى العقوبات ويجيز استخدام القوة ضد الجهات التي لا تحترم القرار.

واضافت "لا يكفي الحضور الى مؤتمر اصدقاء الشعب السوري فالسبيل الوحيد لتحقيق نتائج هو ان تحاول كل الدول المشاركة افهام روسيا والصين بان هناك ثمنا لا بد من دفعه".

من جهته، قال وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ "سنطالب باصدار قرار من مجلس الامن بموجب الفصل السابع يتضمن بروتوكول جنيف".

وفي تطور لافت اكد مصدر قريب من السلطات السورية الجمعة لوكالة فرانس برس انشقاق العميد مناف طلاس، القريب من عائلة الرئيس بشار الاسد، عن الجيش السوري منذ ثلاثة ايام وخروجه مع افراد عائلته من سوريا.

ولاحقا اكدت باريس ان طلاس في طريقه اليها.

وينتمي طلاس الى الطائفة السنية، وهو نجل وزير الدفاع السوري السابق مصطفى طلاس الذي خدم لفترة طويلة في عهد الرئيس حافظ الاسد، والد الرئيس الحالي. ومناف طلاس هو اهم الضباط السوريين الذين انشقوا منذ بدء حركة الاحتجاجات في منتصف آذار/مارس 2011.

ويتحدر طلاس من الرستن في محافظة حمص (وسط)، المدينة الخارجة عن سيطرة النظام منذ اشهر طويلة والتي تعتبر معقلا للجيش السوري الحر. وقد كان صديق طفولة لبشار الاسد، بحكم العلاقة الوثيقة بين العائلتين.

وكان رئيس المجلس الوطني السوري عبد الباسط سيدا دعا في كلمة امام المؤتمر الى اتخاذ قرار باقامة منقطة حظر جوي وممرات انسانية في سوريا.

وقال سيدا "لا بد من اتخاذ كل الاجراءات لاقامة منطقة حظر جوي وممرات انسانية"، مشيرا الى ان هذه الاجراءات يجب ان ترد ضمن قرار يصدر عن مجلس الامن الدولي "بموجب الفصل السابع" الذي يجيز فرض عقوبات دولية واللجوء الى القوة.

وفي موازاة ذلك، اعلن سيدا ان نظام بشار الاسد بدأ يضعف. وقال ان "النظام بدأ ينهار ويفقد السيطرة على الارض"، ووجه نداء الى الطائفة العلوية، الاقلية التي يتحدر منها الاسد والتي تتحكم بالسلطة في البلاد.

وقال سيدا الكردي الاصل "نريد ان نقول لاخواننا العلويين انهم جزء مهم من النسيج الوطني السوري. ولن نقوم بالتمييز بحقهم، وحدهم منفذو الجرائم سيحاكمون" على ما ارتكبوه منذ بدء الاحتجاجات الشعبية قبل 17 شهرا.

كما توجه سيدا الى روسيا التي تدعم النظام السوري "لدينا حقوق مشروعة وهذا من مصلحة الشعبين: الشعب الروسي والشعب السوري".

هذا وافادت تقارير اعلامية الجمعة ان موسكو ستستقبل اثنين من ابرز وجوه المعارضة السورية لنظام بشار الاسد الاسبوع المقبل هما سيدا والمفكر السوري ميشال كيلو، في الوقت الذي تسعى فيه روسيا الى تعزيز الحوار كسبيل للخروج من الازمة السورية.

ميدانيا قتل الجمعة 29 شخصا في اشتباكات وقصف في مناطق سورية مختلفة، في حين دارت اشتباكات في احد احياء دمشق صباحا، بحسب المرصد السوري لحقوق الانسان.

وعلى الصعيد الانساني اعلنت الامم المتحدة الجمعة ان اعمال العنف في سوريا ادت الى تسارع وتيرة الزيادة في اعداد النازحين في المنطقة مع 103 الاف لاجىء سوري مسجلين او يتلقون مساعدة في العراق والاردن ولبنان وتركيا، اي اكثر من عشرة الاف لاجىء اضافي في غضون 15 يوما.

وبحسب المرصد قتل اكثر من 16500 شخص في سوريا منذ بدء حركة الاحتجاجات الشعبية ضد النظام السوري في منتصف آذار/مارس 2011.

المصادر: